الحوكمة ودورها في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة:
العراق انموذجاً

Governance and Its Role in Enhancing Sustainable Development Strategies- Iraq as a Model

م.م. ياسين ميسر فتحي المشهداني
YASEEN MYASAR FATHI Al MASHHADANI
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الموصل
fathi.ym@uomosul.edu.iq

م. د.محمد ميسر فتحي المشهداني
MOHAMMED MYASAR FATHI Al MASHHADANI
كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل
Mohamed_measer@yahoo.com

تاريخ استلام البحث 4 / 5 /2019 تاريخ قبول النشر 21/ 7/2019 تاريخ النشر 30/ 6/2020

المستخلص

تُعد التنمية المستدامة اهم عناصر تطور وازدهار الدول المتقدمة في العصر الحالي، وذلك لأهميتها في توظيف موارد وطاقات الدولة خدمتاً لمجتمعاتها. فضلا عن الحوكمة ودورها الكبير نحو التحول إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي في الدول المتقدمة بشكل عام والعراق على وجه الخصوص. لذا تناول البحث تفعيل دور الحوكمة عبر مرتكزاتها الاساسية (الشفافية، المساءلة، التمكين، المساواة، المشاركة، مكافحة الفساد، سيادة القانون) لتعزيز تطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة في العراق. بعد تحليل بيانات الجانب العملي التي اشتملت على مقارنة لمؤشرات مرتكزات الحوكمة في العراق بناء على بيانات البنك الدولي لمؤشرات الحوكمة، توصل الباحثان الى قبول فرضية البحث والتي تشير الى ان هناك علاقة تأثير وارتباط طردية للحوكمة على تطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: *الحوكمة ، استراتيجيات التنمية المستدامة، اليات تعزيز الحوكمة في العراق، قياس نسب الحوكمة في العراق.*

Abstract

Sustainable development has become the most important elements in the evolution and prosperity of developed countries during the current age, due to its importance in the utilization of the resources and energies of communities. In addition to the great role of governance towards the transition to a capitalist economic system in developed countries generally, and Iraq in particular. Therefore, the study addressed the activation of the governance role's through its main pillars (transparency, accountability, empowerment, equality, participation, combating corruption and the rule of law) to promote the implementation of sustainable development strategies in Iraq. After analyzing the practical data, which included a comparison of the governance indicators in Iraq, and that based on World Bank data of governance, the researchers concluded that there are strong impact relationship and a positive correlation for governance in implementation the sustainable development strategies.

Key Words: *Governance, Sustainable development strategies, Mechanisms to Enhance Governance in Iraq, Measuring Governance Ratios in Iraq.*

المقدمة

إن تحقيق مصالح واهداف الدول والشعوب لم يعد مقتصراً على توظيف مواردها وطاقاتها من دون التفكير الاستراتيجي المستقبلية في استدامة تلك المواد والطاقات بجميع مجالاتها للأجيال القادمة؛ وبذلك أصبحت التنمية المستدامة تستدعي مزيداً من الانظمة وآليات الضبط في توجيه الموارد وتحقيق الأهداف ذات الأولوية القصوى والقضاء على الفساد وفرض سيادة القانون، وأمام التفاوت المجتمعي برزت الحاجة نحو مزيد من العدالة الاجتماعية، التي تشكل عناصر متداخلة ومشتركة بين الحوكمه والتنمية المستدامة، والتي تهدف الى تشكيل عملية ديناميكية تتسم بالشمولية والاستمرارية لإحداث تغييرات إيجابية في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتنتقل بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التطور والنمو المستمر وقطع الطريق على الفاسدين في مجال وضع السياسات التنموية وتطبيقها. وقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة في العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من الدول مثل روسيا في عقد التسعينات من القرن الماضي، وما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخراً من الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

ويصدق القول، بإن الحوكمة بما تنطوي عليه من العوامل والاليات التي تؤدي الأسلوب الأمثل لإدارة الدولة عبر السياسات العامة والاستراتيجيات وما تتضمنه من تشريعات وخطط تحكمها الشفافية لتوجيه واستخدام الموارد والقدرات في سبيل تحقيق الأهداف العليا للدولة، بحيث تصبح ضرورة لا فكاك من تطبيقها وفرضها على واقع العراق لمعالجة الاختلالات والأزمات التي يعاني منها.

أهمية البحث: أخذت الحوكمة مكانة واهمية كبيرة في الدول المتقدمة بشكل عام لاسيما الدول التي تتجه نحو التحول إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي، لاسيما التي تعتمد بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو عبر الاتجاه إلى أسواق العمل، الامر الذي حتم عليها الالتزام بتطبيق اليات الحوكمة بشكل فاعل. كما تتأتى تلك الأهمية من الاحداث والانهيارات التي يوجهها العراق في بيئته التنافسية، وما تحمله الحوكمة وعناصرها من آليات تسهم في تلافي حدوث المشاكل في المنشآت والمؤسسات بكافة أنواعها سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي فضلاً عن المحلي في تعزيز التنمية المستدامة للعراق.

إشكالية البحث: تنطلق إشكالية البحث من التساؤل الاتي: هل ان تطبيق الحوكمة يسهم في تعزيز واقع التنمية المستدامة المستقبلية في العراق؟

فرضية البحث: استنادا الى اشكالية البحث تم صياغة الفرضية من فكرة مفادها: توجد هناك علاقة متبادلة او مساهمة فعلية لأبعاد الحوكمة واستراتيجيات التنمية المستدامة. كما تتأثر متغيرات الدراسة فيما بينها. اذان غياب الحوكمة يؤدي الى تدني معدلات التنمية المستدامة وتراجع مستويات الرفاهية، في حين ان تطبيق الحوكمة يساهم في تعزيز مجالات التنمية و قياس جودة الحكم .

أهداف البحث: التعرف على الحوكمة، أهدافها وأهميتها والمبادئ التي ترتكز عليها، وتحديد مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وأهم أبعادها. فضلاً عن معرفة الدور الذي تؤديه الحوكمة لتحقيق التنمية المستدامة.

منهج البحث: تم اعتماد المنهج الوصفي عبر الرجوع الى المصادر والبيانات الحديثة حول متغيرات البحث وذلك لوصف الجانب النظري، ايضا اعتماد المنهج التحليلي في دراسة وتحليل بيانات البك الدولي وعرض النتائج.

انموذج البحث: مما تقدم يمثل الشكل التالي انموذجاً لمتغيرات الدراسة وكما يأتي:

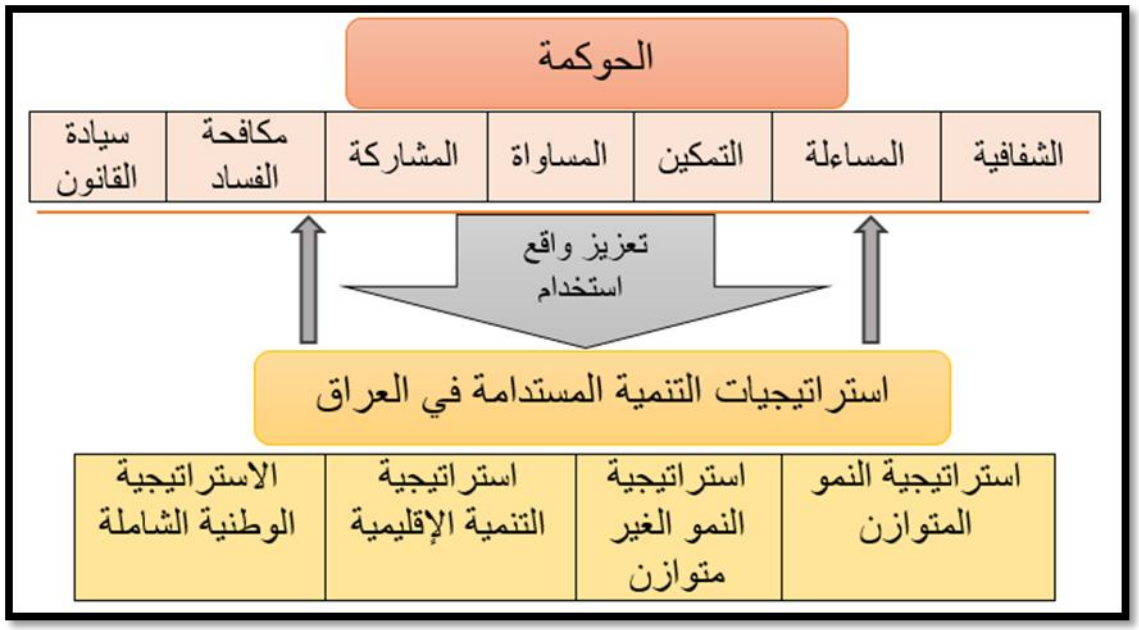

الشكل (1) نموذج البحث (ركائز الحوكمة ودورها في تعزيز واقع التنمية المستدامة المستقبلية في العراق).

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان.

هيكلية البحث: تم تقسيم هذه الدراسة الى خمسة محاور، كما ياتي:

المحور الاول: الحوكمة (الماهية، الشروط، المعايير فضلا عن ركائز الحوكمة وابعادها).

المحور الثاني: التنمية المستدامة في المؤسسة: مراحل إدماجها و استراتيجياتها.

المحور الثالث: التحديات الاقتصادية والسياسية التي تعيق تطبيق الحوكمة في العراق.

المحور الرابع: الحوكمة وتأثيرها في استراتيجيات التنمية المستدامة في العراق.

المحور الخامس: الجانب العملي للبحث.

المحور الاول:

الحوكمة (الماهية، الشروط، المعايير، فضلا عن ركائز الحوكمة وابعادها):

اولاً: معنى الحوكمة:

ان مصطلح الحوكمة "Corporate Governance"، يعني أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، وقد ارتبط هذا المصطلح بالتفكير نحو تطبيقها الفعلي، بعد انفجار أزمة أسواق المال في شرق آسيا عام 1997، وكانت محل اهتمام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس، التي أصدرت مجموعة من المبادئ والمعايير التي تعزز التزام المؤسسات بتطبيق متطلبات ومعايير الحوكمة، كما تم اعتماد هذه المبادئ من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام 1999 تحت اسم "الإدارة الرشيدة" (غادر، 2012: 12-13). واختلف المتخصصين في تحديد مفهوم محدد للحوكمة، اذ ينظر إليه من الناحية الاقتصادية على أنه الآلية التي تساعد في الحصول على التمويل، وتضمن تعظيم قيمة أسهم الشركة واستمرارها في الأجل الطويل، بينما يرى الخبراء من الناحية القانونية، على أنه يؤكد على العلاقة التعاقدية والتي تحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح والمديرين. وينظر إليه من الناحية الاجتماعية والأخلاقية من زاوية تحديد المسؤولية الاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية. كما عرفت الحوكمة بأنها

الإدارة الرشيدة والحاكمة، ويشير إلى القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركات او المؤسسات من ناحية، وأصحاب المصالح المرتبطة بها من ناحية أخرى، بما يضمن حسن استثمار الإدارة وتعظيم القيمة الربحية، فضلاً عن تحقيق الرقابة الفعالة (خلف، 2017: 6).

وبذلك فان الحوكمة تعني مجموعة القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة، وبمعنى أخر فان الحوكمة تعنى النظام أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية (مجموعة مؤلفين، اساسيات الحوكمة، 2015: 6).

وقد أورد المفكر فرانسس فوكوياما تعرفه للحوكمة بأنها "قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ الأحكام وتوفير الخدمات، بغض النظر إذا ما كانت ملتزمة بالديمقراطية وتطبيق سيادة القانون"، ويثير فوكوياما تساءل جديا بتسويته بين تطبيقات الحوكمة في الدولة الديمقراطية وغير الديمقراطية، لأن الديمقراطية هي من ضمن اشتراطات الحوكمة الرشيدة (مجموعة مؤلفين، تطبيقات الحوكمة، 2016: 3).

وبذلك نرى ان الحوكمة، بلا شك، هي ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده، ومجابهة التردي في مخططات التنمية التي كان من أهم أسباب فشلها عزل المجتمع وجعله مستهلك وغير فاعل او منتج وهي بهذا الفهم تعد آلية الرشيد والحكيم للموارد بهدف تحقيق التوازن في تحقيق سيادة الدولة والقانون لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة، كونها تشكل دعامة ومدخل لتحقيق ذلك.

كما تهدف قواعد وضوابط الحوكمة الى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، ومن ثّم تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدى الى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة. كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ (مجموعة مؤلفين، اساسيات الحوكمة، 2015: 10).

وبذلك نستنتج بان مفهوم حوكمة المؤسسات على أنها "القواعد والممارسات التي تشكل في مجموعها نظاماً تطبيقياً رقابياً يستهدف ضبط السلطات التقديرية لإداء المؤسسات، فضلا عن تحديد علاقتهم بالبيئة المحيطة بها بغية تعظيم قيمة المؤسسة وضمان استمراريتها وتحقق الحوكمة فعاليتها على المستوى المؤسسي والحُكومي، كمبدأ لتغيير بيئة الأعمال وإحكامها بأخلاقيات وقواعد تضمن الثقة المتبادلة فيما بين المؤسسات الحُكومية والمجتمع، كما أن لها أثرا فعّالا وإيجابيا في إدارة المؤسسات والمخاطر، وتساعد على الإشراف المؤسسي المباشر، وتطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية وروح المساءلة وإدارة الموارد وتعزيز التنافسية ورفع الكفاءة والفعالية.

ثانياً: شروط الحوكمة:

ان تطبيق الحوكمة في الدول ومؤسساتها تتطلب توفر عديداً من الظروف الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لإرساء دعائم الحكم الرشيد وتكون الأداة الرئيسة لإصلاح البيئة السياسية وتحقيق استراتيجيات التنمية الاقتصادية، لذلك ينبغي توفر اشتراطات اهمها ما يلي (مجموعة مؤلفين، تطبيقات الحوكمة، 2016: 4).

1. أن عملية التحول لتطبيق الحوكمة الفعالة ينبغي أن تكون ضمن رؤية شاملة للمؤسسة أو الشركة يتفق عليه الفاعلون في المؤسسة من قيادة عليا وقيادة تنفيذية ومستفيدون من الخدمات التي تقدمها، تنبثق عنها استراتيجية، وجملة من الأهداف الرئيسة لإحداث التغيير المطلوب.
2. توفر إرادة التغيير الشامل عبر عناصر الحوكمة، فضلاً عن قيادة تؤمن بالتغيير ومقتنعة بالحوكمة لإحداث التغيير وتصحيح المسار.
3. وجود ضمانات حقيقية تكفل تقليل المخاطر وفق ما تقضي به القوانين النافذة في تلك المؤسسات، وبما يحقق مستويات عالية من الشفافية، ويمنع الفساد الذي يشكل أكبر التحديات أمام الاستقرار والنمو الاقتصادي.
4. الاستقرار السياسي وغياب العنف، إذ يشكل الاضطرابات السياسية والأمنية تحدي حقيقي.

ثالثاً: معايير وركائز الحوكمة:

ان توفير بيئة العمل التنموية تتطلب تطبيق معايير وركائز الحوكمة الرئيسة لتحقيق اهداف الدولة، وتتمثل تلك المعايير بما يأتي (الكرخي، 2017: 18-22) (غربي، واخرون، 2014: 120-121).

1. الشفافية Transparency: وتعنى العلنية والانفتاح في مناقشة الموضوعات، وحرية تداول المعلومات في المجتمع والتخلي عن الغموض، وتساعد الشفافية في تداول المعلومات وتحقيق العدالة والمساواة والرؤية السليمة عبر تقديم الحقائق للمجتمع.
2. المساءلةAccountability : وتشمل المساءلة جانبين هما: التقييم والمحاسبة، عبر تفعيل دور المؤسسات السياسية، والمؤسسات الرقابية، في تعزيز النزاهة في الأداء وتطبيق الخطط التنموية.
3. التمكين Empowerment: ويعنى توسيع قدرات الأفراد، ومساعدتهم على التطوير والتنمية.
4. المساواة: المقصود بالمساواة هنا المساواة بين صغار المستثمرين وكبارهم؛ كما يقصد بها المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. فعلى سبيل المثال، فإن مالك السهم الواحد يمتلك الحقوق نفسها التي يمتلكها مالك المليون سهم كالتصويت والمشاركة في الجمعية العمومية، ومساءلة مجلس الإدارة، وحصة من توزيع الأرباح.
5. المشاركة Participation : وتأخذ عدة صور، منها المشاركة في العملية السياسية والمشاركة المجتمعية في التنمية الاقتصادية وفي تنفيذ استراتيجياتها.
6. مكافحة الفساد Corruption :ويعنى القضاء على سوء استخدام الموقع الوظيفي من أجل تحقيق مكاسب خاصة. الذي يتم عبر شراء الولاء، وتجنيد التابعين، وشخصنة الخدمات والمصالح، وهو ما يتسبب في إحداث فجوة حقيقية بين الأغنياء والفقراء في المجتمع، بما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الفقر والبطالة في المجتمع.
7. سيادة القانون Rule of law: اذ ان سيادة القانون تعد اداة لتوجيه سلوك الأفراد نحو حوكمة بيئة العمل السياسية والاقتصادية والخدمية بهدف منع تعارض مهام المسؤولين فيما بينهم وبين المؤسسات والمواطنين من جهة أخرى، وان تتسم القوانين بالوضوح في التطبيق، وبما يعزز العدالة في مختلف جوانب بيئة العمل.

رابعاً: ابعاد الحوكمة الرشيدة:

انطوت الحوكمة على ابعاد رئيسة عدة تتطلب تطبيقها بشكل متكامل مع معاييرها وركائزها لتحقيق التنمية المستدامة، وكما يأتي :

1- البعد الاقتصادي: يرتكز البعد الاقتصادي على إمكانية إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر بشكل يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث المعوقات الاجتماعية الناتجة عن السياسات الاقتصادية. وينطوي هذا البعد على عناصر أهمها (الكرخي، 2017: 22).

أ. إيقاف تبديد الموارد الطبيعية في البلدان الغنية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة واحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة ونمط الاستهلاك.

ب. مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته، إذ تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة و استهلاكها للموارد الطبيعية.

ج. الحد من الفوارق بالإيرادات فالتنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية.

د. تقليص تبعية البلدان النامية للبلدان الصناعية عن طريق تحفيز البلدان النامية على تبني نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات المحلية وتأمين الاكتفاء الذاتي .

2- البعد الاجتماعي: يهتم البعد الاجتماعي في عملية التنمية المستدامة بجعل النمو وسيلة للالتئام الاجتماعي، والإنصاف بين الأجيال، عن طريق الاستهلاك العقلاني للموارد وخاصة الغير متجددة، حيث تعرف التنمية الاجتماعية على انها: عملية رسم الأهداف الشاملة للمجتمع وفق الموارد المتاحة له سواء كانت مادية أو بشرية بهدف الوصول إلى التغيرات البنائية والوظيفية التي يكون لها الأثر في وصول المجتمع إلى تحقيق أهدافه، وتتمثل أهم عناصر البعد الاجتماعي فيما يلي (ابو النصر، 2015: 23).

أ. تحقيق العدالة الاجتماعية: وتتضمن العدالة بين الأفراد، والعدالة بين الأجيال حتى ترسخ فكرة أن ما بين أيدينا من ثروات طبيعية هو ملك لأجيال المستقبل.

ب. تطوير التنمية البشرية: وتتعلق بمدى قدرة مؤسسات التعليم على تكوين أفراد قادرين على الاسهام الايجابي في التنمية والتقدم الاجتماعي.

ج. تطبيق معيار الإدارة الاقتصادية، الاجتماعية العقلانية ذات البعد الاجتماعي في مسار العملية التنموية والمساهمة في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية.

3- البعد البيئي: يهدف البعد البيئي الى الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق الاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام والتنبؤ لما قد يحدث للنظم البيئية نتيجة تطبيق التنمية المستدامة(ابو النصر، 2015).

4- البعد السياسي: يتمثل بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، عبر منظومة سياسية تقوم على أساس الشرعية والتمثيل. اذ درجة مشاركة مواطنيها في تحديد رشاده النظام السياسي يتوقف على مدى شرعية نظامها وفعالية سياساتها وعلى درجة مشاركة مواطنيها في تحديد الأولويات والسياسات واتخاذ القرارات السياسية الاستراتيجية.

5- البعد الإداري: يعتمد تأسيس هذا البعد على عمل الإدارة العامة وكفاءة وفاعلية موظفيها كما يتوجب من أجل تحقيق استقلال الإدارة عن السلطة السياسية والاقتصادية، وذلك بعدم خضوعها للقانون دون التأثر باعتبارات أخرى (ابراهيم و نورالدين، 2015: 16-18).

المحور الثاني

التنمية المستدامة في المؤسسة: مراحل إدماجها و استراتيجياتها:

ان العمل على معالجه المشاكل المتعلقة بالتنمية والتحكم الجيد بأساليب معالجتها يعد من اهم انشغالات القادة والمؤسسات لوضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، فضلا عن المفكرين المتخصصين في مثل هذه القضايا لتقديم الاسهامات العلمية وصولاً الى حوكمة استراتيجيات التنمية المستدامة، وضمن هذا المحور تم التطرق والبحث في متطلبات مراحل إدماج التنمية المستدامة في المؤسسات، فضلاً عن استراتيجيات التنمية المستدامة.

أولاً: مراحل إدماج التنمية المستدامة في المؤسسة:

يختص الاداء الاستراتيجي داخل المؤسسة مهما كان قطاعها وحجمها في استثمار الفرص وتحييد العراقيل التي تواجهها ضمن المحيط الخارجي عن طريق الوسائل والمخططات التي تساعد القادة وصناع السياسات في تحديد اختياراتهم، إذ إن نجاح المؤسسة في هذا الصدد يرتبط بمدى قدرتها على الاستثمار بشكل كافي في استثمار الزمن والموارد المتاحة من أجل دراسة وفهم جميع جوانب النشاط المرتبطة بالتنمية المستدامة، ويتطلب ذلك من المؤسسات تحديد المؤشرات الخضراء بحسب طبيعة نشاطها فضلا عن البحث عن المعطيات التي تسمح لها بحساب تلك المؤشرات، كما أن وسائل التحليل هذه يمكن أن تساعد المؤسسة في تحديد المؤشرات التي من شأنها قياس أداء التنمية المستدامة ومدى حوكمتها حيث أن ذلك يتطلب توفر جملة من العناصر التي يساهم في تحسين درجة استجابة المؤسسة للتنمية المستدامة من خلال ما يلي (ابو النصر، 2015: 27).

1- **القيادة:** ان الاعتماد على القيادة الفاعلة يمكن المؤسسة من قياس الأنشطة المرتبطة بالتنمية المستدامة باللجوء إلى طرق واتفاقيات، محددة أو معرفة بحسب طبيعة ومجال نشاطها.

2- **توفر المعلومات:** كما هو الشأن بالنسبة للأداء المالي يكون من الضروري نشر مختلف مؤشرات الأداء المرتبطة بالتنمية المستدامة، وذلك من أجل ضمان الشفافية اتجاه المساهمين من جهة واحترام التشريعات المعمول بها من جهة أخرى، ويتم نشرها بشكل دوري منتظم في شكل معلومات ذات نوعية ومتناسقة.

3- **صياغة إستراتيجيات المؤسسة:** بعد تحديد ووضع المؤشرات الأكثر تأثيراً في تحقيق أهداف المؤسسة الخاصة بالتنمية المستدامة، يصبح بإمكان المؤسسة اتخاذ القرارات الإستراتيجية، كما أن المعرفة الدقيقة لتكاليف النشاط تسمح بتحديد أثر تلك الإستراتيجيات على رأس المال والعوائد على الاستثمارات والربحية. كما إن الاعتماد على إمكانيات مثلى للتوقع وتحليل السيناريوهات وسبل المحاكاة من شانها أن تحسن من وضع استراتيجيات المؤسسة بما يتماشى وأهدافها في التنمية المستدامة (الكرخي، 2017).

4- **التنبؤ:** إن تشكيل قاعدة متينة من المعطيات المتوقعة عن التنمية المستدامة يسمح للمؤسسة بتسيير الموارد الضرورية من أجل تحقيق نتائج إيجابية بالنسبة للمؤسسة ككل أو فرع من فروعها في هذه الحالة يساهم في وضع استراتيجيات تنظيمية وتوجيه استثماراتها نحو أفكار جديدة ومبتكرة، وتطوير البرامج المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة المستهدفة من طرف المؤسسة (كبداني، 2013).

ثانياً: استراتيجيات التنمية المستدامة:

انطوت ادبيات التنمية المستدامة على العديد من النظريات التي طبقتها الدول المتقدمة وبعض الدول النامية لبلوغ التنمية والوصول الى تطبيق استراتيجيات متعددة للتنمية المستدامة، ومن هذه الاستراتيجيات، ما يأتي (الكرخي، 2017: 18-22).

1- **استراتيجية النمو المتوازن:** ويرى المفكر الاقتصادي المعروف " نيركسه " ضرورة توجيه دفعة قوية إلى مجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقيا وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية وكسر الدوائر المفرغة المؤدية للفقر، كما إن كسر الدائرة المفرغة للفقر يمكن تفسيرها من جانب العرض والطلب، وبالتالي لا بد من إنشاء العديد من الصناعات الاستهلاكية المتزامنة التي تؤدي إلى توسيع نطاق السوق والاستثمار وبناء الصناعات المتكاملة، فضلاً عن تحقيق التوازن بين الصناعة والزراعة والاقطاعات الأخرى (كبداني، 2013: 69-70).

2- **استراتيجية النمو الغير متوازن:** وضعت نظريه النمو غير المتوازن على اساس النقد المقدم الى استراتيجية النمو المتوازن ويؤكد ألبرت هيرشمان "إن النمو الاقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة في جزء من قطاعات الاقتصاد الوطني مما أدى الى دفع قطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى الى تحقيق التنمية الاقتصادية لذلك فان الاقتصاد حسب هيرشمان يتحقق في البداية لعدد من القطاعات الأساسية الى احداث تأثيرات تدفع عدد من القطاعات الاخرى الى النمو وتحقيق التنمية المستدامة بشكل مباشره او غير مباشره.

3- **استراتيجية التنمية الإقليمية:** تؤكد دراسة فرنسوا بيرو بان المجتمعات المتقدمة التي حققت النمو الاقتصادي لم ينتشر في نفس اللحظة الزمنية في كل مكان، الا انه يظهر في اماكن او نقاط تدعي "اقطاب النمو" وفي حاله البلدان المتخلفة نجد ان تطبيق عمليه التنمية المستدامة بواسطة هذه النظرية تطلب اجراء تغيرات تقنية وتغيرات فكريه واجتماعيه فضلاً عن تحقيق الاستقرار السياسي الذي من شأنها تهيئة المناخ الملائم لانتشار التنمية في مختلف مناطق واقاليم البلاد وفي جميع مؤسساتها (كربالي وحمداني، 2010: 13).

4- **الاستراتيجية الوطنية الشاملة:** يشار الى ان لكل نوع من الاستراتيجيات الثلاث السابقة مزاياها وعيوبها فاستراتيجية النمو المتوازن مرغوب إذا توفرت الموارد اللازمة لتحقيقه حتى لا تكون التنمية في بعض القطاعات على حساب القطاعات الأخرى. واستراتيجية النمو الغير متوازن هو اختيار لا مناص منه إذا لم توجد تلك الدفعة القوية أو الموارد الكبيرة اللازمة لتحقيق النمو المتوازن، كذلك استراتيجية التنمية الإقليمية لها أهميتها في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات ومناطق بعينها وحسب أهميتها دون غيرها. لذلك نرى إن اختيار استراتيجية التنمية المستدامة لا يخضع لنظرية أو استراتيجية بذاتها ولكنه يرتبط بجميع الظروف ومتغيرات بيئتي العمل المحلية والخارجية للدولة ومؤسساتها التي تكتنف التنمية وحجم الموارد الاستثمارية المتاحة لها وحالة القطاعات الرئيسة، ما يمكنها من تطبيق أكثر من استراتيجية في وقت واحد لاستثمار مزاياها وتجاوز سلبياتها في ظل تطبيق عناصر الحوكمة التي تزيد وتعزز من فاعلية تلك الاستراتيجيات وإدماجها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة (كبداني، 2013).

المحور الثالث

التحديات الاقتصادية والسياسية التي تعيق تطبيق الحوكمة في العراق:

مما لا شك فيه، إن اغلب الدول النامية تعاني من إشكالات عدة من بينها، الانشغال بالصراعات السياسية والسياسة الخطابية التعبوية وبالكسب السياسي الجهوي، فضلاً عن عملية التحول التي تواجه النظم السياسية والاقتصادية نحو الديمقراطية والرأسمالية وما يرافقها منة فرضى واضطرابات وازمات، كذلك الإرث الصراعي واختلاف المصالح بين القوى الإقليمية، واشتداد حالة الاستقطاب الدولي أدت الى أخرج إدارة الدول النامية من مجال رسم السياسات والخطط وتجويد فن وحوكمة الإدارة التي تمثل في مجملها حجر الأساس في بناء الدولة. ودفعتها إلى إنفاق طاقاتها وقدراتها على الحروب والصراعات، وغير ذلك. لا سيما أن إمكانية الدولة في القيام بدورها الإنمائي مرهون ببراعتها على التفاوض وإدارة الازمات خارجياً، كما هو مرهون بقدرتها على كسب ثقة شعوبها محلياً وتوظيف قدراتها في سبيل تحقيق أهدافها العليا.

ولايزال العراق يواجه تحديات وفساد كبير على صعيد المؤسسات السياسية والأمنية والاجتماعية فضلاً عن التحديات المالية والاقتصادية، ورغم هذه التطورات الإيجابية المتمثلة بتوقعات الارتفاع في أسعار النفط حتى عام 2021 والتعويل على تصدير الغاز الطبيعي والوصول إلى اتفاق الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي والذي يتيح له المزيد من القروض، فضلاً عن تحقيق الانتصار العسكري وتحرير مدينة الموصل واغلب مناطق العراق التي كان تحت سيطرة تنظيم الدولة "داعش"، الآمر الذي يحتم على القيادات العراقية استثمار هذا النصر في تحقيق مزيد من الاستقرار السياسي والأمني والتماسك الاجتماعي لضمن تطبيق استراتيجية التقدم والتنمية الاقتصادية القائمة على المعرفة والحكم الرشيد وتجاوز الأزمات التي يشهدها الواقع العراقي.

اولاً: التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي:

تعرض الاقتصاد العراقي إلى تحديات وعقبات كبيرة ولازال لم يتعافى منها، ومن ابرز تلك التحديات التي تعيق تطبيق مبادئ الحوكمة وعناصرها، ما يأتي:-

1. سوء توظيف الإيرادات النفطية بما يحقق التنويع الاقتصادي المتمثل بتفعيل القطاعات الإنتاجية مثل القطاع الصناعي التحويلي والزراعي والسياحي وغيرها.
2. انخفاض قيمة العملة المحلية وتراجع الاحتياطي النقدي من العملة الأجنبية أثر بيع البنك المركزي العراقي للعملة فضلاً عن تمويل العجز المالي للحكومة كشرط مسبق من صندوق النقد الدولي للموافقة على إقراض العراق ما تسبب في استنزاف وهدرا لثروات العراق وتهدده بالإفلاس، وإغراقه بالديون الخارجية والتبعية الاقتصادية (خليل، 2016: 4).
3. فشل الحكومة في معالجة الفساد في جميع المؤسسات وعلى المستويات كافة، الذي وصل الى مراتب متدنية بحسب تقرير منظمة الشفافية مثل ظاهرة الموظفين الفضائيين في دوائر الدولة الموجودون بأسمائهم على الورق، في حين يقوم مرؤوسيهم بسرق الرواتب المخصصة لهم، وتسليم أموال المشاريع دون إنجاز ، عرّف البنك الدولي الفساد بأنه "أعظم عقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، وقد سجل العراق تراجعاً شديداً في مؤشر مدركات الفساد باستمرار، وفي عام 2009 احتل المرتبة الرابعة من الأسفل من أصل 180 بلداً. (المولوي، 2017: 27). لاحظ الجدول رقم -1- .

الجدول رقم –1– مؤشرات الفساد الدولية 2012– 2017

2017 Rank	Country	2017 Score	2016 Score	2015 Score	2014 Score	2013 Score	2012 Score	Region
169	Iraq	18	17	16	16	16	18	Middle East and North Africa
169	Venezuela	18	17	17	19	20	19	Americas
171	Equatorial Guinea	17	N/A	N/A	N/A	N/A	N/A	Sub Saharan Africa
171	Guinea-Bissau	17	16	17	19	19	25	Sub Saharan Africa
171	Korea, North	17	12	8	8	8	8	Asia Pacific
171	Libya	17	14	16	18	15	21	Middle East and North Africa
175	Sudan	16	14	12	11	11	13	Middle East and North Africa
175	Yemen	16	14	18	19	18	23	Middle East and North Africa
177	Afghanistan	15	15	11	12	8	8	Asia Pacific
178	Syria	14	13	18	20	17	26	Middle East and North Africa
179	South Sudan	12	11	15	15	14	N/A	Sub Saharan Africa

المصدر: Corruption Perceptions Index (2017) available at: https://www.transparency.org/news/feature.

4. ضعف حوكمة الموارد الإنتاجية في اغلب الدول النامية سيما العراق الذي يقع ضمن التصنيف (سيئ :30–44)؛ بسبب سوء التخطيط، وانعدام الرؤية الاستراتيجية طيلة السنوات الـ 15 الماضية، وإبقاء اقتصاد البلد معتمداً على إيراد أحادي الجانب، بدلاً من بناء اقتصاد قوي، وتفعيل المؤسسات الإنتاجية والحركة الصناعية. لاحظ الشكل رقم –2–

الشكل رقم –2– مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017.

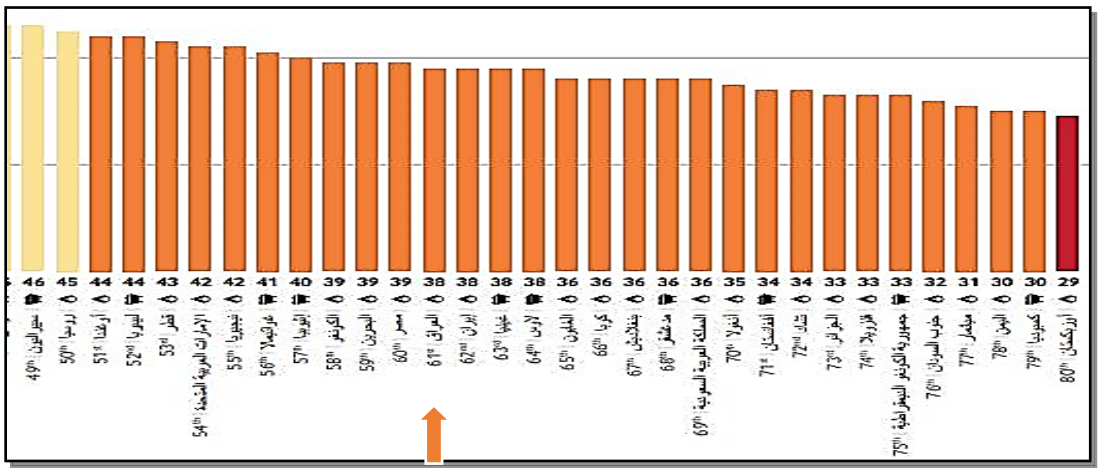

المصدر:

Resource governance (2017), https://resourcegovernance.org/sites/default/files/documents/2017-resource-governance-index-arabic.pdf.

الشكل رقم -3- دليل مؤشر حوكمة الموارد في الدول النامية بين التصنيف (جيد - فاشل) وضمن النقاط

(75-30 او اقل).

المصدر:

Resource governance (2017), https://resourcegovernance.org/sites/default/files/documents/2017-resource-governance-index-arabic.pdf.

5. كذلك فان غياب الرؤية الاستراتيجية للسياسات المالية تعد أحد أبرز أسباب تعثر الاقتصاد العراقي خلال السنوات السابقة، فقد غيبت البرامج الاقتصادية عن أبواب النفقات والإيرادات الحكومية التي تضمنتها موازنات الأعوام السابقة، رغم الموفورات النفطية التي حققها العراق لغاية العام 2013، لصالح الزيادة المذهلة في النفقات التشغيلية (الاستهلاكية) من جهة، وضعف الرقابة على إدارة وتنفيذ النفقات الاستثمارية بكفاءة من جهة أخرى. كما إن ضعف التخطيط الاقتصادي وعدم التنسيق بين السياسيتين المالية والنقدية وعدم الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية لافتقار وجود صندوق سيادي أسوة بالدول النفطية الأخرى أدى إلى استمرار العجز من سنة إلى أخرى في الموازنات العامة.

6. التذبذب المستمر لأسعار النفط بسبب تداخل العوامل الاقتصادية والجيوسياسية الدولية في تحديده، وبالتالي فان الاعتماد على النفط في تمويل الأنفاق العام والموازنة العامة يعني ربط الاقتصاد المحلي بعوامل خارجية. وتشير الإحصائيات إن إيرادات العراق من النفط تبلغ 90% تقريباً فيما تبلغ 10% من الموارد الداخلية وهذا يعد حالة غير متوازنة اقتصادياً، إذ إن الحالة الطبيعة للاقتصاد المتوازن تتحقق بتساوي الإيرادات الداخلية والخارجية (Wille, 2015:4).

7. التضخم الوظيفي في الدوائر الحكومية، إذ أن اغلب الموازنات الحكومية للسنوات العشرة الماضية عملت على توليد طبقة واسعة من شاغلي الوظائف الحكومية، تتسع باتساع الموارد النفطية في حقب الازدهار والنمو الاقتصادي ولا تضيق في حقب الركود والانكماش الاقتصادي، مما يزيد من حدت الأزمة المالية، اذا أصبحت السياسة المالية للبلد أشبه بشركات التأمين على الحياة (صالح، 2016: 2).

8. تزايد حدة الصراعات السياسية، فمنذ عام 2003 تمر العملية السياسية في العراق بأزمة مزمنة ودائمة تمثلت بالصراعات السياسية والطائفية والمحاصصة بين الكتل والأحزاب في السلطة كما أثر ذلك بشكل كبير على استراتيجية الأمن الوطني وانعكس ذلك على خلق أزمات اقتصادية ومالية خانقه. فضلاً عن استمرار انخفاض مستوى دخل الفرد

العراقي وتقدر وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية أن دخل الفرد في العراق يبلغ 100 7 دولار، ومن أجل وضع هذا الرقم في المنظور مع دول المنطقة، يبلغ دخل الفرد في إيران (12،800) دولار، والمملكة العربية السعودية (31،300) دولار، والكويت (42،100) دولار، والإمارات العربية المتحدة(29،900) دولار، وقطر هو (102،100) دولار (Cordesman, 2014: 6) .

9. التحديات والعقبات التي تواجه القطاع المصرفي، منها القوانين الضريبية المعقدة والتي لا تتناسب مع سياسات الدعم والإصلاح الاقتصادي، ووجود قطاع موازي غير مسجل يمثله الصرافون الذين يقومون بعمليات كبيرة (حوالات داخلية أو خارجية ، صيرفة ، تحويل نقد) تتم خارج الاطار الرسمي وتنجم عنها عمولات ضخمة في ظل رقابة ضعيفة أو محددة مما خلق بيئة صعبة للجهاز المصرفي الحكومي والخاص وادى إلى المضاربة في سوق العملة الأجنبية مما اثر على سياسة البنك المركزي في المحافظة على سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية بين فترة وأخرى مما اربك خططه في الأشراف وإدارة سوق النقد والمحافظة على توازنه (عباس، 2017).

ثانياً: التحديات السياسية في العراق:

يدور الحديث عن تحديات عميقه تواجه الدولة العراقية ومستقبل البلد ككل ولا يمكن التعامل مع تلك التحديات بمفردها وانما التعامل معها بصورة متكاملة، ويمكن توضيح اهم تلك التحديات، كما يأتي (حبيب، 2016:5):

1-يتمثل تحدي الأمن القومي في ملفات يأتي في مقدمتها انتشار الجماعات الإرهابية، لاسيما داعش التي ما زالت تتواجد في بعض الجيوب، فضلاً عن معالجة انعدام الأمن في المحافظات التي تشهد انفلاتاً أمنياً بسبب غياب أو ضعف قبضة أجهزة الدولة الأمنية، وانتشار ظاهرة الفساد بين أوساط الأجهزة الأمنية، كذلك وجود أسلحة بيد العشائر أو الأفراد، والتنظيمات التي لا تخضع لسيطرة الدولة وهذا يستدعي اتخاذ إجراءات رادعة وضابطة لتنظيم حمل السلاح.

2- "تحدي السياسة الخارجية فهذا يتمثل في قدرة الدولة على تحقيق أهدافها التي تعتمد على مقدار ما تمتلكه من القوة التي تستطيع بها مواجهة تحديات المحيط الداخلي والخارجي، والاستفادة من الفرص المتاحة التي يوفرها النظامان الإقليمي والدولي، واحتواء أو تحييد القيود التي تنتج عن التفاعلات الدولية والإقليمية، وبالنظر إلى البيئة الداخلية والخارجية التي تعمل في إطارها السياسة الخارجية العراقية والتي تواجه بمزيد من التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحد من فاعليتها وكفاءتها في تحقيق أهداف الدولة، فمن المعروف أن قدرة الحكومة على تنفيذ سياسة خارجية ناجحة تعتمد على قوة قاعدة التأييد السياسي التي تنطلق منها"(حبيب، 2016:5).

ويواجه العراق على الصعيد الخارجي ملفات ساخنة أولها وأهمها هي تثبيت الشرعية الحكومية، فمنذ عام 2003 تحاول العديد من القوى العالمية التشكيك في شرعية الحكومات العراقية المتعاقبة بالإيحاء بأنها حكومات طيف معين من أطياف الحكومة العراقية ويشجعها في ذلك أصوات تنطلق من داخل العملية السياسية، فضلاً عن قوى مدعومة من دول عربية وإقليمية ليس من مصلحتها استقرار الوضع العراقي، وتعمل على توظيف الموقف في العراق في صراعاتها الإقليمية (المالكي، 2017).

3-بناء الهوية الوطنية وتقديمها على الهويات الفرعية الضيقة، فالمشكلة الابرز في العراق هي تعدد الانتماءات داخل العراق وتقديم الهويات الضيقة على الهوية الوطنية، تقديم الطائفة والقبيلة والمنطقية الجغرافية على الهوية العراقية(حبيب، 2016:5).

4-التحديات الدستورية القانونية، فهنالك خلل في بعض فقرات الدستور العراقي تنتج عنه تفرع مشكلات على مستوى الدولة والنظام السياسي ككل، وهذا الخلل التشريعي والتنفيذي والقضائي، ينعكس على الواقع بجميع جوانبه ويثير تحديات كبيرة (المالكي، 2017).

5-التنافس الإقليمي والدولي الذي ينعكس على الواقع العراقي ويثير أزمات سياسية واقتصادية واسعة، فهو يقع في منطقة مضطربة ومكشوفة للتدخلات وليست فيها قوة منع او مواجهة قادرة على صد التدخلات ومنعها (حبيب، 2016:5).

كل تلك التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه تطبيق الحوكمة وتعيق تحقيق استراتيجيات التنمية المستدامة في العراق، تحتاج الالتزام بتوطين عناصر الحوكمة الرشيدة بجميع مرتكزاتها وتطبيقها على الواقع العراقي بشكل جزئي او وفق مراحل زمنية وخطط استراتيجية للتمكن من مواجهة ازماته والتحديات في مؤسساته الحكومية وغير الحكومية.

المحور الرابع

الحوكمة وتأثيرها في استراتيجيات التنمية المستدامة في العراق:

إن ما يصدق القول فيه، الحوكمة توظف جميع المجالات والمؤسسات والشراكات كافة، لضمان الهدف الأساسي لعملية الحوكمة وهو تحقيق الأهداف الوطنية الاستراتيجية وتحقيق الاستقرار للمؤسسات والدوائر عن طريق رفع مستوى قدراتها عبر تعزيز وتطوير الأداء المؤسسي عن طريق المتابعة والتقييم المستمر وتطبيق مبدأ النزاهة والعدل والشفافية في استخدام السلطة وإدارة المال العام وحوكمة موارد وقدرات الدولة، فضلاً عن تطبيق مبدأ المحاسبة والمساءلة للجهات الحكومية وموظفيها والالتزام بالقوانين والأنظمة بما يؤدي إلى زيادة ثقة الشعب عن الخدمات التي يقدمها القطاع العام.

وبالرغم من الاشكالات البنيوية والمؤسسية التي تعاني منها الدول النامية لاسيما العراق، يؤكد الباحثين والمتخصصين في مجالات الحوكمة، بإن هناك دول عدة حققت نجاح في حوكمة التنمية بتوظيفها السياسات العلمية والعملية، في مجال الإدارة الحديثة، ومن بين تلك النماذج الناجحة في آسيا، هناك إندونيسيا وماليزيا، وفي إفريقيا هناك نماذج رواندا، وغانا، وإلى حد كبير إثيوبيا. إذ تمكنت كل من رواندا وماليزيا وإثيوبيا من حل الصراعات الداخلية في مجتمعاتها التي تتسم بالتعدد العرقي والاثني، ومثل ذلك السبب الرئيس للانطلاق في جهود التنمية والتحديث. حيث خرجت ماليزيا من دائرة الصراعات المعيقة وانطلقت في التنمية والتحديث وخرجت بأغلبية سكانها من دائرة الفقر في عقود قليلة. أيضا خرجت رواندا من حالة غير مسبوقة من التناحر الجهوي الذي أدى إلى أكبر كارثة من كوارث التطهير العرقي، لتصبح في عقدين فقط نموذجا يحتذى في الاستقرار وفي النمو والتحديث والنهضة. أما إثيوبيا شديدة التنوع فقد رسمت دستوراً يقوم على الفدرالية الأثنية، ومن ثم منح دستورها الولايات استقلالية كبيرة، بلغت حد كفالة حق الولايات في إجراء استفتاء للانفصال عن الاتحاد الفيدرالي. وقد قادت حالة الاستقرار التي حدثت واتباع النخب الإثيوبية

المدربة، نهج السياسات العلمية العملية، وتحقيق مستوى عال من الشفافية، والوقوف بصلابة ضد الفساد، إلى اجتذاب الاستثمار إلى إثيوبيا (شيخه وجوان، 2014: 26-27).

كما تهدف قواعد الحوكمة الى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق المساءلة في إدارة شؤون الدولة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدى الى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة. كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء الحكومي في جميع الجوانب ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ (الزركوش و عبد، 2017: 17). *وتتضح علاقة* التأثير المتبادل ودور الحوكمة في ترسيخ مجالات التنمية المستدامة من تحليل مؤشرات الحوكمة.

اولا: علاقة الارتباط بين مؤشرات الحوكمة والتنمية المستدامة:

تؤكد مؤشرات الحوكمة العالمية على عوامل الارتباط والعلاقة مع التنمية المستدامة، ومدى التأثير المتبادل بينهما، ومن اهم تلك المؤشرات ما يأتي (Kaufmann et al.,2017):

1- مؤشر السيطرة على الفساد (Control of Corruption): كما هو معلوم أن السيطرة على الفساد يدعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فان محاربة الفساد يعُد أحد الأهداف الرئيسة لتطبيق مبدأ الحوكمة مقارنة بالأسلوب التقليدي في الإدارة، وبذلك فإن مؤشر السيطرة على الفساد يقيس "المدى الذي يمكن عبره للسلطة العامة أنْ تّحجم المكاسب الشخصية الكبيرة والصغيرة، وكذلكّ الحد من سيطرة النُخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم، ويساعد المؤشر أيضا على معرفة مدى سلطة المواطنين على محاسبة المسؤولين الحكوميين عن أخطائهم، فضلاً عن دورهم في مراقبة أداء الحكومة.

2- مؤشر فعالية الحكومة (Government Effectiveness): أن خدمة الناس هي أحد أهم وظيفة للحكومة، ومن المعروف أن أحد وعود تطبيق أسلوب الحوكمة هو تطوير ورفع مستوى كفاءة وفعالية الأداء الحكومي، ويقيس المؤشر فعالية الحكومة مثل (مدى جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمات المدنية، ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، وجودة الأنظمة وتطبيقها ومصداقية التزام الحكومة بهذه الأنظمة) بما يدعم عملية التنمية المستدامة.

3- مؤشر الاستقرار السياسي (Political Stability): أثبتت دراسات وتجارب دولية عديدة، أن الاستقرار السياسي له تأثير كبير في ترسيخ التنمية المستدامة للدول، لذلك يعد الاستقرار السياسي مؤشراً مهما من مؤشرات الحوكمة الرشيدة، فكلما كانت الدولة مستقرةً سياسياً، فإن ذلك يؤكد فعالية وكفاءة السلطة التشريعية والتنفيذية في دعم عملية التنمية.

4- مؤشر جودة التشريعات وتطبيقه (Quality Regulatory): ينطلق هذا المؤشر من قياس مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح فعالة من شأنها مساعدة التنمية في القطاع الخاص، فضلاً عن ارتباط ذلك بمدى رغبتها بتشكيل بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين من الداخل والخارج، وهذا إشارة واضحة إلى الدور الذي يؤديه القطاع الخاص كداعم او موازٍ للدور الحكومي في تعزيز التنمية الاقتصادية. وكذلك يقيس أيضا جودة التشريعات المنظمة للعلاقة بين الأطراف المساهمة في عملية الحوكمة: الحكومة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الربحية،

والمواطن، فضلاً عن مدى التزام الحكومة بتطبيق هذه الأنظمة والقوانين التي تنظم حياة المواطنين والطريقة التي يتفاعلون بها مع الحكومة بما يعزز اطر عملية التنمية المستدامة. لاحظ الشكل رقم -3-

5- مؤشر سيادة القانون (Rule of Law): يأتي هذا المؤشر لقياس ثقة الشعوب بالقوانين والالتزام بتطبيق من جانب الحكومة بشكل متساو على الأفراد والمنظمات، فضلا عن جعل جميع فئات الشعب سواسية أمام القانون هو أحد عناصر حقوق الإنسان الأساسية، وهو أيضا عنصر مهم من عناصر الحوكمة الرشيدة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

6- مؤشر المشاركة والمساءلة (Voice and Accountability): يؤكد مؤشر المشاركة والمساءلة على قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، فضلاً عن حرية التعبير، وتكوين الجمعيات، والإعلام أي بمعنى المشاركة في عملية اتخاذ القرارات، ورسم الاستراتيجيات، وكذلك مبدأ المحاسبة والمساءلة، وهو قدرة المواطنين على محاسبة المسؤولين عن فشل قراراتهم، وأنه لا أحد فوق المساءلة، كل هذا يدعم حقوق الإنسان، لا شك في ان كل ذلك يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، كما يساعد بشكل كبير على تقليل حجم الفساد، وذلك نتيجة للرقابة المجتمعية على أداء المسؤولين الحكوميين.

الشكل رقم (4) العلاقة بين حوكمة القوانين والتشريعات وتحقيق التنمية المستدامة

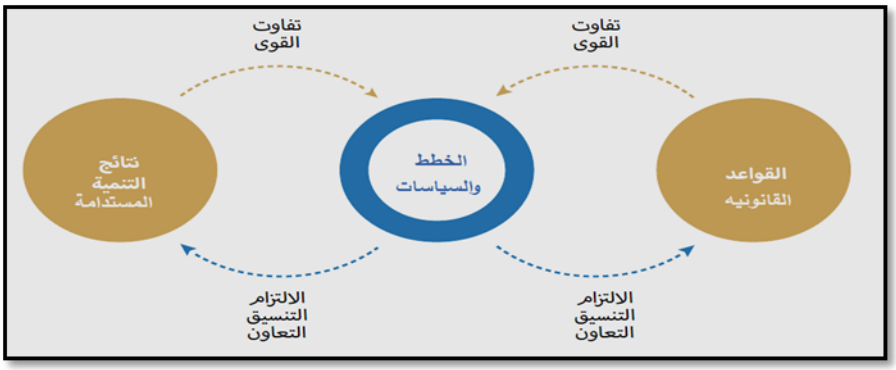

ثانيا: المرتكزات الاساسية للحوكمة:

ومما لا شك فيه، ان الحوكمة تؤدي دوراً مهماً ومصيرياً في عملية التنمية المستدامة والاصلاح الاقتصادي في الدول التي تعمل على إرساء المرتكزات الاساسية للحوكمة، وينعكس تأثيرها ايجابياً على تعزيز عملية التنمية، وعليه يمكن القول بأن ذلك التأثير الإيجابي يتضح من عوامل ووسائل عدة أهمها ما يأتي (مجموعة باحثين، تطبيقات الحوكمة، 13:2016):-

1. *جذب الاستثمارات الأجنبية والمحافظة على الاستثمارات الوطنية في الوقت نفسه.*
2. *تعزيز الرقابة الإدارية وزيادة كفاءتها عبر الدقة والوضوح في الممارسات الإدارية.*
3. *تخفيض التكاليف وتجنب الإرباك في العمل*، ووضع أطر زمنية واقعية للخطط وتقيم نتائجها.
4. *ترسيخ قيم التعاون وتظافر جهود الشراكة في دعم خطط وسياسات التنمية المستدامة.*
5. *زيادة الثقة لدى الجمهور، وتوطيد العلاقات مع أصحاب المصالح بدون تمايز.*
6. *العمل على تحسين صورة الدولة في أسواق الاستثمارات الخارجية.*
7. توفير دعم سياسي واسع من الحكومة وإشراك جميع الجهات المعنية والاشراف على تفاعلاتها بشكل متكامل.

8. مواءمة الميزانيات والإمكانات الوطنية مع البرامج والسياسات والخطط المحددة.
9. وضع مؤشرات قابلة للقياس يمكن من خلالها تقييم التقدم وإعادة توظيف تلك النتائج في خطط جديدة.

وبعد قراءة التحديات التي يعاني منها العراق وتحليل البيانات الصادرة عن المؤسسات الدولية نجد إنه يفتقر الى تطبيق سياسات وآليات الحوكمة وتوظيفها في دعم التنمية المستدامة، وما يؤكد ذلك ان نسب مؤشرات الحوكمة العالمية تصل الى مستويات متدنية (لا حظ الجدول رقم-1-)، وبذلك يجب أن يكون هنالك نية حقيقية من جانب الحكومة وأصحاب القرار فيه، لتجسيد وتطبيق كافة معايير ومؤشرات الحوكمة من حكم للقانون وعمليات اتخاذ القرارات، والشفافية، والمسائلة، والتكافؤ، والرؤية الاستراتيجية والفعالية، لبدء مشروع وطني جديد يهدف للرقي بمؤسسات الدولة ومكافحة الفساد.

جدول رقم -2-

المؤشرات لعناصر الحوكمة في العراق للأعوام (2013-2014-2015-2016)

المؤشرات / السنة	المساءلة Voice and Accountability	الاستقرار السياسي Political Stability and Absence of Violence	الأداء الحكومي Government Effectiveness	السياسات الايجابية Regulatory Quality	سيادة القانون Rule of Law	الفساد Control of Corruption
2016	0.329	0.1	0	0.35	0.0625	0
2015	0.29775	0.1	0	0.35	0.09375	0
2014	0.30525	0.1	0	0.3	0.09375	0
2013	0.33	0.2	0	0.25	0.09375	0

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات المصدر:

Governance Matters: Decade of the Worldwide ،Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, (2017) (http://info.worldbank.org/governance/asp).:Governance Indicators, World Bank: Available at

المحور الخامس

الجانب العملي للبحث:

لبيان العلاقة الوثيقة بين الحوكمة ودورها في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة في العراق عمليا تم اعتماد بيانات ومؤشرات البنك الدولي للحوكمة و بيانات منظمة الشفافية العالمية.

بعد تحليل البيانات التي اشتملت على مقارنة لمؤشرات مرتكزات الحوكمة في العراق للأعوام من (1996 الى 2017)، وكما يأتي:

شكل رقم (5) المؤشرات لعناصر الحوكمة في العراق للأعوام (2013-2014-2015-2016).

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج تحليل البيانات.

بعد استعراض البيانات ضمن الشكل رقم -4- اعلاه، تبين ان مؤشر الاداء الحكومي والفساد جاءت بنسبة 0% اي انعدام تام وعدم تحقق لهذين المؤشرين ضمن عناصر الحوكمة في العراق. في حين ان المؤشر الاعلى جاء بنسبة 0.09% لسيادة القانون، والادنى جاء بنسبة 0.01 % للاستقرار السياسي، بما يؤثر سلباً على تحقيق خطط استراتيجيات التنمية المستدامة فيه.

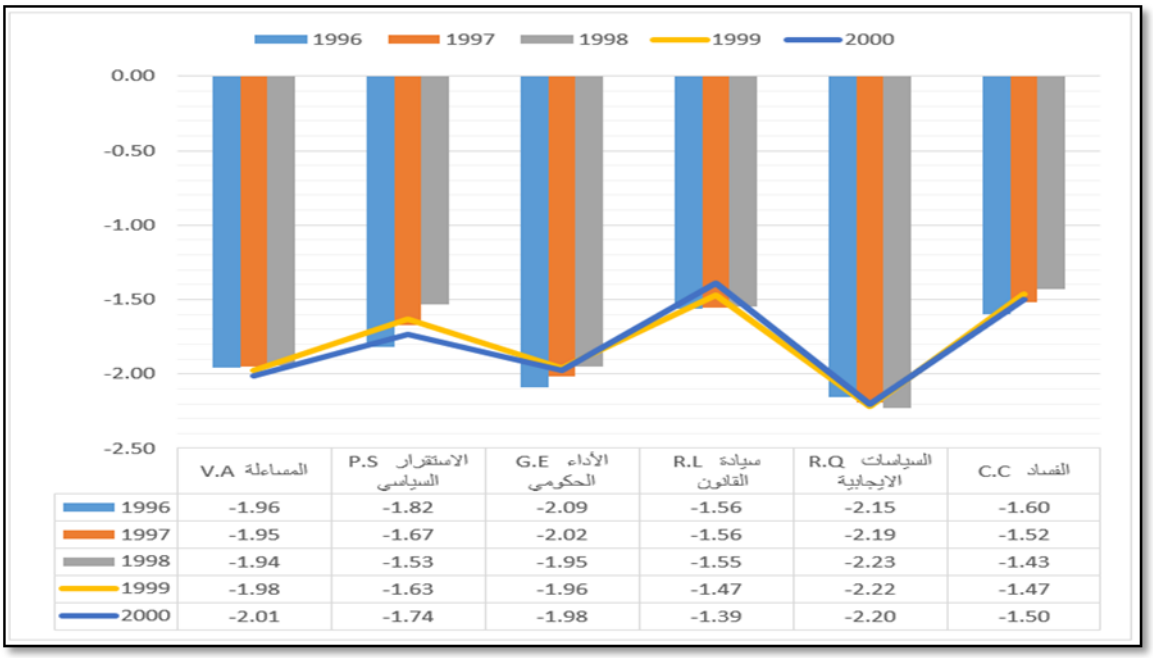

	V.A المساءلة	P.S الاستقرار السياسي	G.E الأداء الحكومي	R.L سيادة القانون	R.Q السياسات الايجابية	C.C الفساد
1996	-1.96	-1.82	-2.09	-1.56	-2.15	-1.60
1997	-1.95	-1.67	-2.02	-1.56	-2.19	-1.52
1998	-1.94	-1.53	-1.95	-1.55	-2.23	-1.43
1999	-1.98	-1.63	-1.96	-1.47	-2.22	-1.47
2000	-2.01	-1.74	-1.98	-1.39	-2.20	-1.50

شكل رقم (6) المؤشرات العالمية لعناصر الحوكمة في العراق للأعوام (1996-2000).

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج تحليل البيانات.

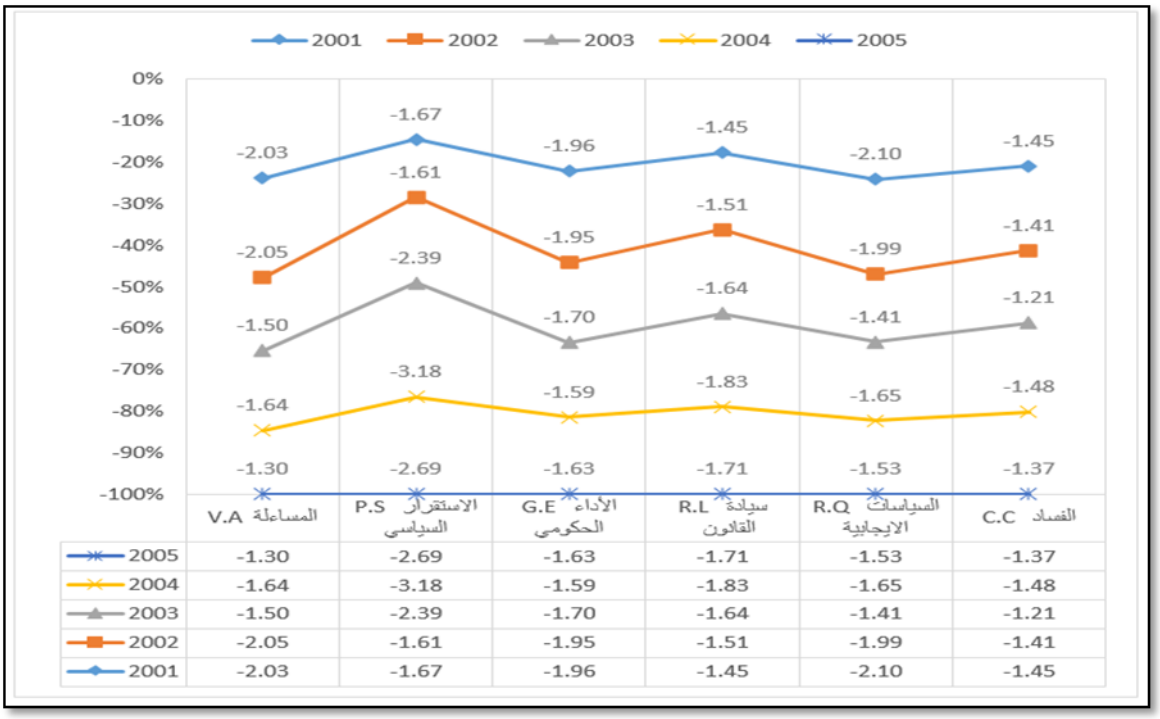

	V.A المساءلة	P.S الاستقرار السياسي	G.E الأداء الحكومي	R.L سيادة القانون	R.Q السياسات الايجابية	C.C الفساد
2005	-1.30	-2.69	-1.63	-1.71	-1.53	-1.37
2004	-1.64	-3.18	-1.59	-1.83	-1.65	-1.48
2003	-1.50	-2.39	-1.70	-1.64	-1.41	-1.21
2002	-2.05	-1.61	-1.95	-1.51	-1.99	-1.41
2001	-2.03	-1.67	-1.96	-1.45	-2.10	-1.45

شكل رقم (7) المؤشرات العالمية لعناصر الحوكمة في العراق للأعوام (2001-2005).

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج تحليل البيانات.

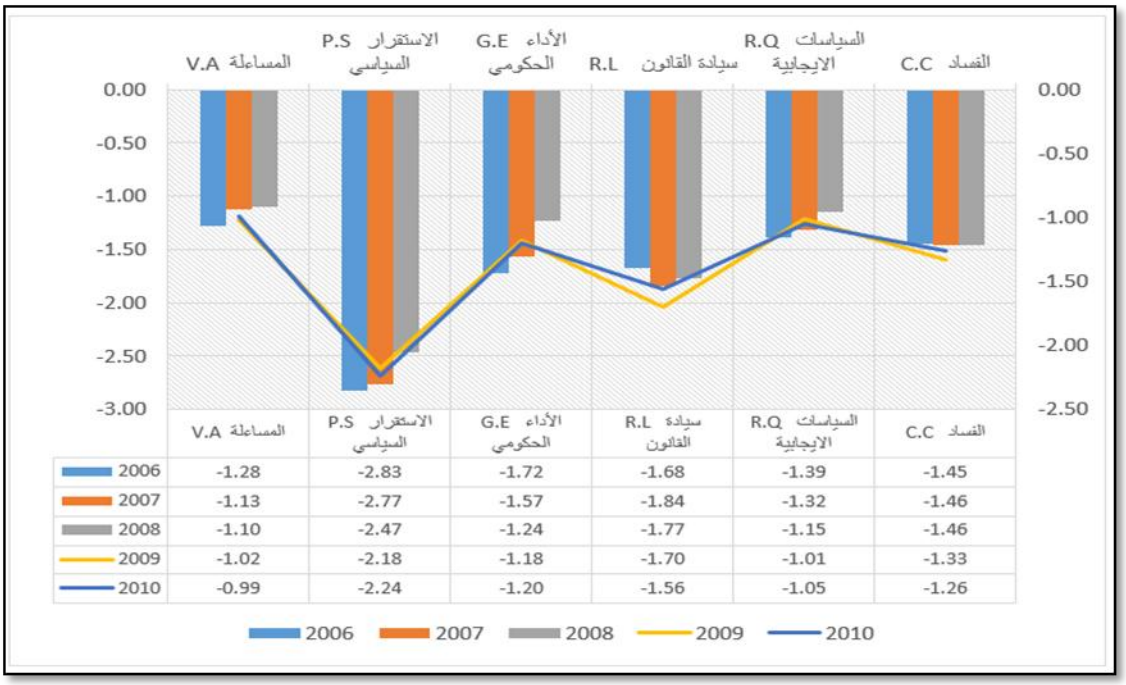

	V.A المساءلة	P.S الاستقرار السياسي	G.E الأداء الحكومي	R.L سيادة القانون	R.Q السياسات الايجابية	C.C الفساد
2006	-1.28	-2.83	-1.72	-1.68	-1.39	-1.45
2007	-1.13	-2.77	-1.57	-1.84	-1.32	-1.46
2008	-1.10	-2.47	-1.24	-1.77	-1.15	-1.46
2009	-1.02	-2.18	-1.18	-1.70	-1.01	-1.33
2010	-0.99	-2.24	-1.20	-1.56	-1.05	-1.26

شكل رقم (8) المؤشرات العالمية لعناصر الحوكمة في العراق للأعوام (2006-2010).

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج تحليل البيانات.

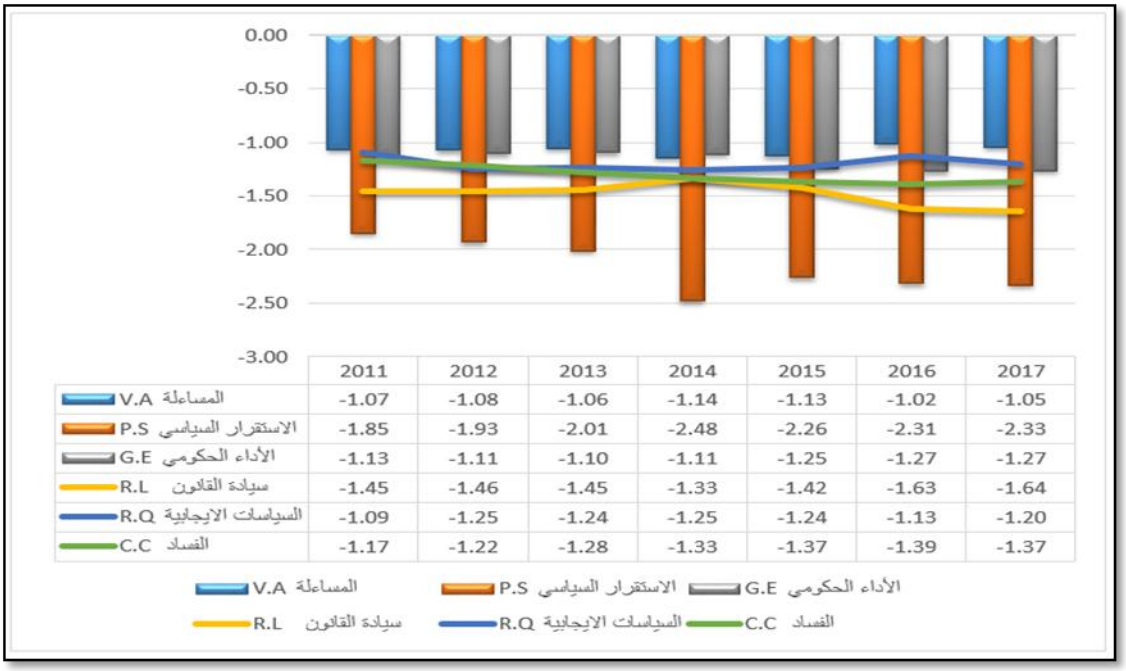

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
V.A المساءلة	-1.07	-1.08	-1.06	-1.14	-1.13	-1.02	-1.05
P.S الاستقرار السياسي	-1.85	-1.93	-2.01	-2.48	-2.26	-2.31	-2.33
G.E الأداء الحكومي	-1.13	-1.11	-1.10	-1.11	-1.25	-1.27	-1.27
R.L سيادة القانون	-1.45	-1.46	-1.45	-1.33	-1.42	-1.63	-1.64
R.Q السياسات الايجابية	-1.09	-1.25	-1.24	-1.25	-1.24	-1.13	-1.20
C.C الفساد	-1.17	-1.22	-1.28	-1.33	-1.37	-1.39	-1.37

شكل رقم (9) المؤشرات العالمية لعناصر الحوكمة في العراق للأعوام (2011-2017).

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج تحليل البيانات.

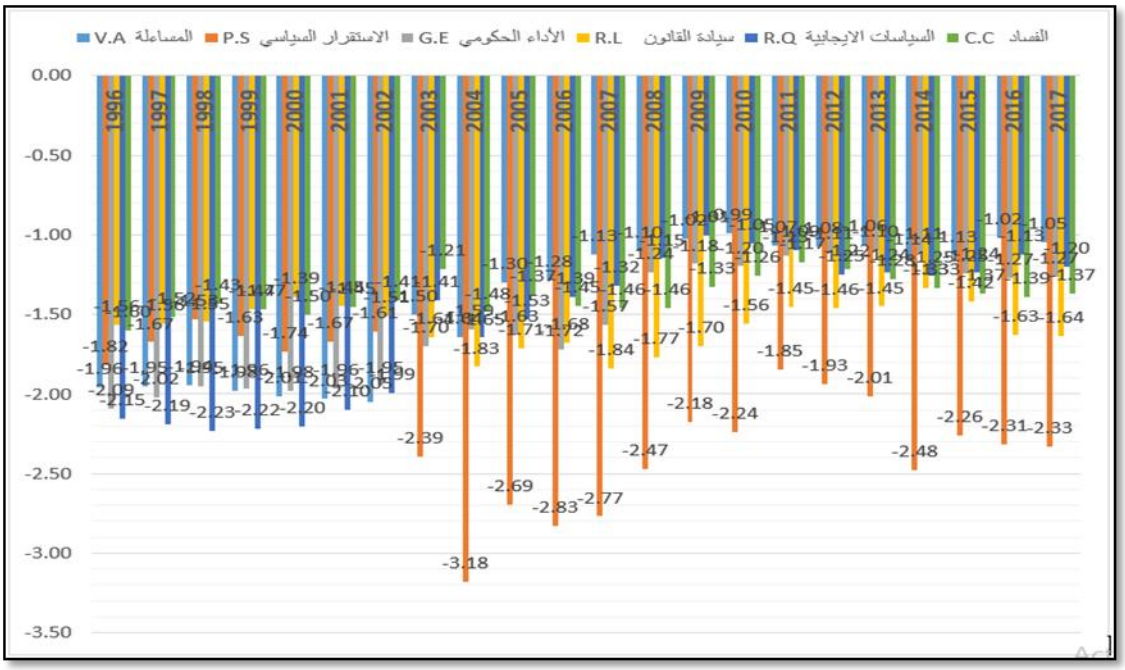

شكل رقم (10) المؤشرات العالمية لعناصر الحوكمة في العراق للأعوام (1996 لغاية 2017).

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج تحليل البيانات.

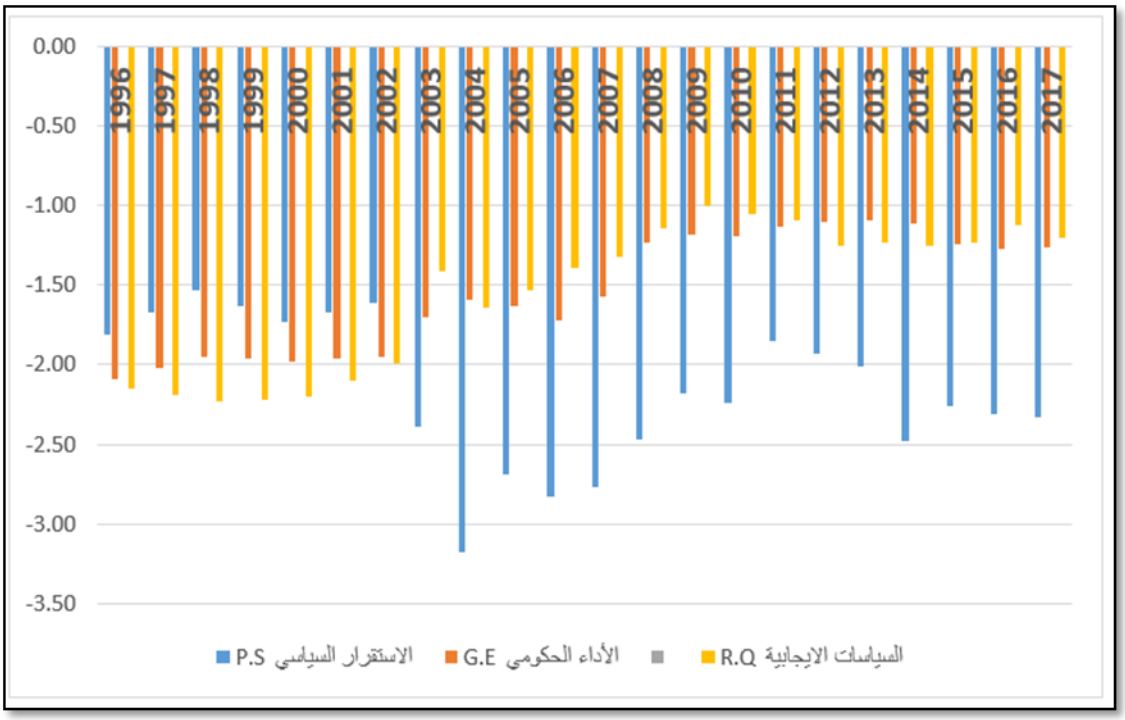

شكل رقم (11) المؤشرات العالمية لعناصر الحوكمة الثلاثة *للأعوام (1996 لغاية 2017).*

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج تحليل البيانات.

بعد استعراض تحليل نتائج البيانات العالمية لعناصر الحوكمة ضمن الاشكل رقم (5-6-7-8-9-10) اعلاه، يتبين إن مؤشرات عناصر الحوكمة في العراق بالنسبة لدول العالم كانت بنسبة سلبية مقارنة بدول العالم، وكانت متفاوتة ايضاً، فالمؤشرات الثلاثة (الاداء الحكومي والاستقرار السياسي والسياسات الايجابية-الشفافية-) مثلت النسبة الاقل بين المؤشرات عناصر الحوكمة الاخرى (-3.25%, -3.0%, -2.5%, -2.0%)، وقد انعكست سلباً على تحقيق استراتيجيات التنمية المستدامة، إذ إنه لا يمكن تطبيق اية خطط استراتيجية في ظل عدم الاستقرار السياسي في العراق لاسيما بعد عام 2003 وضعف الاداء الحكومي بنسبة (-2.07%) فضلاً عن انعدام الشفافية في اغلب المؤسسات العراقية امام المؤسسات الدولية، ويأتي ذلك ايضا مع ارتفاع نسب الفساد الى (-1.37%) وعدم وجود نزاهة ومساءلة حقيقية وضعف النظام القضائي في فرض سيادة القانون ادى الى تراكم نقاط الضعف وتأثيرها سلباً على واقع التنمية المستدامة في العراق.

يتضح لنا بعد قراءة مؤشرات وعناصر الحوكمة في العراق، وفق البيانات الصادرة عن البنك الدولي وبعد تحليل مستوى الاهمية لهذه العناصر، وجود ثبات نسبي في تدني وتراجع تطبيق عناصر الحومة في العراق بشكل كبير. وفي الواقع لا يسعنا تطبيق القواعد التي تنص عليها الحوكمة إلا بعد تهيئة المناخ المناسب لذلك على أفضل وجه لجني نتائجها الايجابية. لذلك، فإنه بات من الضروري إعادة النظر في طريقة إدارة الموارد وتعزيز النظم والأطر التشريعية التي تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية والتي تؤثر في الأداء وفي تحقيق الشفافية وتحسين التنمية.

الخاتمة

في الواقع، نجد ان الحوكمة تسهم في تعزيز مبادئ ومرتكزات أساسية تعمل على تفعيل وترسيخ التنمية المستدامة، فهي تؤدى إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة الموارد والمدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق المستثمرين. ومن جهة أخرى، تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، وأخيرا إيجاد فرص عمل، وتعزيز الثقة في المؤسسات ما يساعد على جذب الاستثمارات والحد من هروب رؤوس الأموال، فضلاً عن تعزيز الثقة في الكيان الاقتصادي ككل وبالتالي تحقيق نمو مستدام تنتج عنه زيادة في الاستقرار الاقتصادي والسياسي وتحسين رفاهية المجتمع بشكل عام، وينعكس ذلك على تعزز تطبيق قواعد الحوكمة أيضاً. وتم التوصل الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات، أهمها:

اولا: الاستنتاجات:

1- *بناء على نتائج الدراسة، تم قبول الفرضية، والتي تشير ان هناك علاقة متبادلة ومساهمة بين عناصر الحوكمة واستراتيجيات التنمية المستدامة.*

2- *بناء على تحليل بيانات البحث، اتضح ان هناك تأثير لعناصر الحوكمة على استراتيجيات التنمية المستدامة. اذان غياب الحوكمة في العراق يؤدي الى تدني معدلات التنمية المستدامة وتراجع مستويات الرفاهية، في حين ان تطبيق الحوكمة يساهم في تعزيز مجالات التنمية و قياس جودة الحكم، كما ان استمرار التنمية المستدامة تنعكس على تحقيق مستويات متقدمة في مؤشرات قياس جودة الحكم العراقي.*

3- ان تبني قواعد الحوكمة هو أمراً ضرورياً لمواجهة حالات الفساد الإداري والمالي والمحاسبي، واتباع معايير ذات جودة عالية في مجال قياس الأداء الحكومي العراقي.

4- *يحتاج العراق الى تطبيق عناصر ومرتكزات الحوكمة وفق استراتيجية متكاملة في جميع قطاعاته ومؤسساته، للنهوض بواقعه الاقتصادي والسياسي وضمان تحقيق الاستقرار والشفافية والمساءلة فضلاً عن توفير الامن كمتطلبات رئيسة في مسار التنمية المستدامة.*

5- *وتبعا لتقارير البنك الدولي، فإن معظم دساتير وأنظمة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتبنّى تشريعات تكرس مبادئ المساواة والحرية والشفافية ودعم الرفاهية للمواطنين والمقيمين. لذلك، فإن وضع تلك التشريعات والأنظمة موضع التنفيذ هو التحدّي الأكبر، وهو مجال عمل الحوكمة (الحكم الرشيد).*

6- *يحتاج العراق تطبيق مبادئ الحوكمة فك التداخل بين مهام السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية في العراق، وتحقيق استقلالية تامة لكل سلطة من السلطات الثلاث لدعم الحوكمة الرشيدة، وهذا من شأنه أن يعزز مبدأ سيادة القانون والاستقرار السياسي العراقي.*

7- *كما تتطلب الحوكمة الرشيدة زيادة مشاركة الجهات غير الحكومية (القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية) والمواطنين في إدارة شؤون الدولة العراقية، وفي عملية اتخاذ القرارات على الأقل على المستوى المحلي، وهذا من شأنه أن يعزز مبدأ المساءلة والشفافية، ويساهم في السيطرة على الفساد والحد من نطاقه.*

ثانيا: التوصيات:

بعد قراءة نتائج التحليل وجد الباحثان من الضروري القيام بما يأتي:-

1. البدء بتطبيق عناصر الحوكمة في العراق بشكل جزئي او نسبي للوصول الى حوكمة التنمية المستدامة.
2. وضع أطر قانونية موائمة وحديثة تتلاءم مع تغيرات العصر، والعمل على الغاء التشريعات القديمة.
3. تعزيز الشفافية، وجعل المعلومات الأساسية متوفرة ومتاحة عن الأداء الحكومي ومؤسسات الدولة كافة، فضلاً عن المؤسسات غير الحكومية. وقد يتم ذلك من إيجاد قاعدة بيانات موحدة تشتمل على المعلومات الصادرة عن المؤسسات العراقية بما يسهم في تحسين عملية صنع القرار وفي ايجاد البدائل والحلول للتحديات المتوقعة.
4. انشاء وحدة متخصصة في وزارة الاقتصاد الوطني لأداء دور المراقب الأساسي على مؤسسات الدولة العامة والخاصة وفحص مدى التزامها بتطبيق قواعد وأسس الحوكمة.

المصادر :

المصادر العربية والاجنبية:

1- غادر محمد ياسين، (2012) محددات الحوكمة ومعاييرها، جامعة الجنان، طرابلس.

2- خلف علياء حسين ، (2017) دور الحوكمة الرشيدة في تحقيق التنمية، مجلة الفتح، العدد التاسع والستون، كلية التربية الأساسية، جامعة ديالى، العراق.

3- مجموعة مؤلفين، (2015) اساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم، مركز أبو ظبي للحوكمة، أبو ظبي.

4- مجموعة مؤلفين، (2016) تطبيقات الحوكمة في الإدارة الليبية، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، طرابلس.

5- الكرخي، مجيد، (2017) مؤشرات الحكم الرشيد، دار المناهج، الاردن.

6- غربي محمد ، واخرون، (2014) التحولات السياسية وإشكالية التنمية، بلا نشر، بيروت،120-121.

7- ابو النصر، مدحت محمد، (2015) الحوكمة الرشيدة – فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، المجموعة العربية للتدريب والنشر،20 – 30.

8- ابراهيم، ونورالدين فوزي، (2015) الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر بسكرة، مذكرة ماجستير.

9- كبداني سيد أحمد، (2013) أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.

10- كربالي بغداد وحمداني محمد، (2010) استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم إنسانية، جامعة وهران، العدد 45، الجزائر.

11- خليل شذى، (2016) خزينة العراق مهددة بالإفلاس والمواطن يدفع الثمن، وحدة الدراسات الاقتصادية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

12- المولوي علي، (2017) الفساد في العراق-بين التصور والواقع، حصاد البيان، العدد 12، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق.

13- صالح مظهر محمد، (2016) التحليل الاقتصادي لازمة النموذج الريعي-الليبرالي الراهن في العراق.

14- عباس سمير، (2017) متطلبات الاصلاح المصرفي في العراق في عام 2016، صحيفة المثقف، مؤسسة المثقف العربي، العدد 3985، أسترالية.

15- المالكي زهير جمعة، (2017) العراق وتحديات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بحث منشور على الرابط: http://www.bayancenter.org/2017/01/2912

16- حبيب حميد، (2016) التحديات التي تواجه الدولة العراقية، بحث منشور على الرابط: http://www.m.ahewar.org16/8/2016.

17- شيخه وجوجون جوان، (2014) عناصر الحوكمة، مجلة التمويل والتنمية، بنك التنمية الاسيوي، بكين.

18- الزركوش سناء حسين خلف و عبد الاء أحمد، (2017) دور الحوكمة الرشيدة في تحقيق التنمية، مجلة الفتح، العدد التاسع والستون، جامعة ديالى.

19- البسام بسام عبد الله، (2014) الحوكمة الرشيدة: دراسة حالة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ٦٧ –68، معهد الإدارة العامة، الرياض.

20- Kaufmann D., Aart K. and Massimo M., (2017), Governance Matters 2017: Decade of the Worldwide Governance Indicators, World Bank, available at: http://info.worldbank.org/governance/asp

21- Wille D, (2015) the roots of Iraq's coming financial crisis, August 4, Available at: http://globalriskinsights.com/2015/08/the-roots-of-iraq-coming-financial-crisis.

22- Cordesman A. H. (2014) Iraq: The Economic and Governance Sides of the Crisis, Center for Strategic and International Studies (CSIS), August 18.